

برعاية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية
واتحاد الجمعيات العربية (اتجاه)

دعوة لمؤتمر صحافي

في أعقاب صدور تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development - OECD) الذي يصف إسرائيل على أنها دولة ذات فجوات اجتماعية عديدة والمحاولات الإسرائيلية لتبرير التمييز المجحف بحق الأقلية العربية على أنه "إرادي" وينبع من عدم انخراط العرب في سوق العمل الإسرائيلية بإرادتهم ندعوكم إلى:

"عرض معطيات دراسة حول الفقر لدى العرب على ضوء محاولات إسرائيل الانضمام إلى ال - OECD"

يعقد المؤتمر بتاريخ 27 شباط 2010، من الساعة الحادية عشر صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهراً، في مكاتب
لجنة المتابعة

الجلسة الأولى- الأقلية العربية في إسرائيل: معطيات جديدة-قديمة وتكريس خطاب التمييز

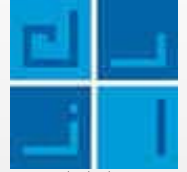
- تقديم احمد شيخ محمد - مدير ركاز بنك المعلومات في جمعية الجليل
- عرض معطيات دراسة جديدة حول الفقر في المجتمع العربي، الباحث محمود خطيب – ركاز بنك المعلومات في جمعية الجليل .
 - الواقع الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين في إسرائيل ، الباحث امطانس شحادة- مركز مدى الكرمل.
 - دور الإعلام في هيمنة الخطاب الاقتصادي السياسي الإسرائيلي المعولم ، د. أمل جمال- مركز إعلام.
 - منظمة التعاون الاقتصادي والأقلية الفلسطينية ؟ د. سامي ميعاري، ركاز بنك المعلومات- جمعية الجليل ،جامعة بار ايلان .

الجلسة الثانية: الموقف الفلسطيني من انضمام دخول إسرائيل إلى ال- OECD

- إشكاليات انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون؟!:
- لجنة المتابعة: السيد محمد زيدان.
- عضو الكنيست د. حنا سويد، عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.
- عضو الكنيست حنين زعيبي، عن التجمع الوطني الديمقراطي.
- عضو الكنيست د. أحمد طيبي، عن الموحدة والعربية للتغيير.
- أمير مخول، اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه).



جمعية الجليل
الجمعية العربية القطرية
للبحوث والخدمات الصحية
امנות הגליל
The Galilee Society



ركاز بنك المعلومات
רכיז בנק המידע
Rikaz Databank



مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية
مדה אל-כרמל
המרכז הערבי למחקר
חברתי יישומי
Mada al-Carmel
Arab Center for
Applied Social
Research



مركز إعلامي للمجتمع
العربي في إسرائيل
מרכז תקשורת לחברה
הערבית פלסטינית
בישראל
Media Center for
Arab Palestinians in
Israel



الاتحاد الأوروبي
משלחת האיחוד האירופי
The European
Union